

كلمة ونص

نبيل الملاح

استغلال بشع

سبق أن كتبت مقالاً بالعنوان نفسه نشرته صحيفة «الوطن» بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٢١ حول ارتفاع الإيجارات بشكل كبير يفوق طاقة المستأجرين الذين هم بمعظمهم من ذوي الدخل المحدود. وذكرت أن إيجار بيت صغير في منطقة شعبية تجاوز ثلاثمئة ألف ليرة سورية في الوقت الذي لا يتجاوز دخل المستأجر مئة إلى مئتي ألف ليرة. وبينت مسؤولية الحكومة ومجلس الشعب في وضع الضوابط اللازمة للحد من ارتفاع الجور في أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية التي لا يرتبط معظم تكاليف إنتاجها بالدولار وكذلك الإيجارات التي لا يجوز بحال من الأحوال ربطها بأسعار صرف الدولار، وتمنيت على السلطة التشريعية والتنفيذية تعديل القانون بما يؤدي إلى عدم ترك تحديد الإيجارات للمالك بشكل مطلق ووضع نسب معقولة لزيادة الإيجارات بما يتناسب مع قدرة المستأجرين. وعلى ما يبدو أن الجهات المعنية لم تهتم بهذا الموضوع الحيوي والمهم جداً لشريحة كبيرة في المجتمع التي فقدت منازلها بسبب الأزمة التي مرت بها سورية؛ رغم أن السكن لا يقل عن الغذاء والدواء من حيث أهميته في حياة الناس ومعيشتهم وقد يكون الأهم فيها.

ولأسف خلال الأشهر الماضية استمرت الإيجارات بالارتفاع دون ضوابط ودون حساب أو رقيب، وياتي الناس في مازق كبير يفوق الجوع والحرمان الذي تعاني منه.

إن معاناة الناس أصبحت تزداد يوماً بعد يوم، ووصلت إلى مستوى غير محتمل، ولا بد من إيجاد ابتكار حلول فعالة لتخفيف معاناة الناس من خلال منع الاحتكار والاستغلال بكل أشكاله، وعدم الترخي في معالجة قضايا الناس بجدية وسرعة.

معظم الشعب السوري أصبح بحالة الضطرته إلى الاستغناء عن الكثير من الاحتياجات الغذائية والصحية، لكنه لا يمكنه التخلي عن سكن يؤويه.

لا بد من تكريس وتفعيل مفهوم التكافل الاجتماعي ليكون الناس عوناً لبعضهم يتقاسمون تداعيات وآثار الأزمة، وهذا يتطلب عملاً ودوباً تقوم به الحكومة والسلطة التشريعية لتوضع السياسات التي تساعد على ذلك وتعديل القوانين بما يؤدي إلى منع الاحتكار والاستغلال وعلى الأخص تعديل قانون الإيجار لمنع ارتفاع الإيجارات الجنوني.

إن هذا الموضوع في غاية الأهمية والخطورة، وعلى الجهات المعنية إدراك ذلك ومعالجته قبل تفاقمه.

باحث ووزير سابق

د

١٥٠٠ خروف و٨٠٠ عجلاً تذبح يومياً في دمشق

قطيش لـ«الوطن»: انخفاض تهريب الأغنام والسبب أن أسعار اللحوم في سورية أصبحت مثل دول الجوار!!



رامز محضوظ

توقع رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها آدمون قطيش في تصريح خاص لـ«الوطن» أن أسعار اللحوم الحمراء ترتفع بنسبة بسيطة خلال أعياد الميلاد ورأس السنة نتيجة زيادة الطلب عليها. وأوضح أن سعر كيلو الغنم الحي ارتفع منذ أسبوعين تقريباً ووصل اليوم لحدود ١٥٠٠٠ ليرة بعد أن كان يحدود ٩٧٠٠ ليرة، كما ارتفع سعر كيلو العجل الوالوف ووصل اليوم إلى ٨٥٠٠ ليرة بعد أن كان يحدود ٨ آلاف ليرة، متوقعاً أنه خلال فترة أعياد الميلاد ورأس السنة لن يتجاوز سعر كيلو الغنم الأوف ١١ ألف ليرة، لكن الطلب على اللحوم سيزداد خلال فترة الأعياد بنسبة لن تتجاوز ٢٥ بالمئة عن الفترة الحالية. وعن أسباب تفاوت أسعار اللحوم بين المحال التجارية واختلاف أسعارها بين محل وآخر ومنطقة وأخرى ووصول سعر مبيع كيلو لحم الغنم الهيرة لحدود ٣٥ ألفاً في بعض محال بيع

اللحوم وعدم الالتزام بتسييرة التموين، أوضح قطيش أن أسعار اللحوم الحمراء وخصوصاً الغنم الهيرة تعود لارتفاعها من حيث نسبة الهيرة وانخفاض نسبة الدهنة فيها، مضيفاً: إذا كانت نسبة الهيرة بحدود ٩٠ بالمئة فستتراوح سعرها بين ٣٠ و٣٢ ألف ليرة وإذا أراد الزبون أن تكون نسبة الهيرة ١٠٠ بالمئة وليس فيها أي نسبة من الدهنة سيكون سعرها أعلى من ذلك. ولفت إلى أنه تم تحديد سعر كيلو الخروف الحي وفقاً لنشرة الأسعار الأخيرة الصادرة من مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق في الأول من الشهر الماضي بـ ٩٧٠٠ ليرة وكيلا الخروف المذبوح الكامل بعظمه مع اللبنة والدمنة بـ ١٨٥٠٠ ليرة ولحمة الغنم نسبة الدهن فيها لا تزيد على ١٠ بالمئة بـ ٢٦٥٠٠ ليرة ولحمة الغنم نسبة الدهن فيها ٢٥ بالمئة بـ ٢٣ ألف ليرة، مؤكداً أن هذه التسعيرة تعتبر مناسبة ومنصفة وقريبة من التكاليف المدفوعة، ومديرية تموين دمشق كانت واقعية هذه المرة عندما وضعت نشرة أسعار اللحوم. وخصوص الكميّات التي يتم ذبحها يومياً

١٢٤٦ عقداً وثقته المصالح العقارية بالقنيطرة

الفياض: ٩٠ بالمئة من مساحة المحافظة تم إنجاز أعمال التحديد والتحرير



القنيطرة - خالد خالد

بين مدير المصالح العقارية عبد الرحمن الفياض أنه تم التوصل إلى اتفاق بين محافظة القنيطرة ووجهاء خان أرنبة لحل مشكلة النص الحاصل بأراضي الإصلاخ الزراعي بالمنطقة العقارية (٥٨/١) بعد تنازل الأهالي عن تلك المساحة لصالح الدولة الأمر الذي يتعكس إيجابياً على واقع الأراضي الخاصة ورفع الاعتراضات عنها، والتوصل إلى حل نهائي يحفظ آملاك الدولة وإيجاد الحلول المناسبة لإزالة الشبوع عن أراضي البلدة وتعديل نظام ضابطة البناء.

وأوضح أن ملكية أراضي خان أرنبة كانت غير نهائية ولا يسمح لهم بالبناء عليها لأن قسماً كبيراً من أراضيها والمنتم للبلدة العقارية (٥٨/١) هي جزء من المخطط التنظيمي وما زالت مساحتها موقوفة وملكيّاتها غير نهائية رغم أعمال التحديد والتحرير التي باشرت فيها منذ أكثر من ٣٨ عاماً، كما أن عملية الإفراز لا تتم إلا على المساحات ذات الملكية النهائية التي تجري عليها معاملات الترخيص، وأضاف: إن الإقناع حتى تاريخه لم يترجم على أرض الواقع ولم يتم التنازل عن حصة الدولة المطلوب استيفاؤها من الملاحين، موضحاً

إفراز السكن الوظيفي وسكن الشهداء بعد الانتهاء من التحضيرات الفنية للإفراز. واستعرض الفياض نشاطات المديرية منذ بداية العام حيث بلغ مجموع القيود العقارية التي تم منحها للمواطنين لغاية تاريخه ١٢٨٥٧ قيداً عقارياً و١٧٣٩٩ بيان ملكية و٨٢٠٦٦ بيانات مساحة و١٤٥٣٣ مخططاً مساحياً، على حين قامت المديرية بتوثيق ١٢٤٦ عقداً وحصلت مبلغاً قدره نحو ٤٥ مليون ليرة من الرسوم العقارية، مبرحة أولى وقد تمكن المواطنون من الحصول على سندات تملك لعقاراتهم السكنية، أما المرحلة الثانية فتتضمن

رفع سعر البنزين



الأهالي والكادر التدريسي: توقيت أعمال الترميم غير مناسب

٢٣ مدرسة ترمم خلال فصل الشتاء في السويداء

السويداء - عبير صيموعة

أدى البدء بأعمال الترميم في ٢٣ مدرسة على ساحة المحافظة بالتزامن مع بدء العملية التدريسية وبداية فصل الشتاء إلى خلق حالة من الاستياء العام من قبل أهالي الطلاب والكادر التدريسي على حد سواء، حيث أدت أعمال الترميم تلك إلى إفراغ المدارس من طلابها ونقلهم إلى مدارس أخرى مع إلزامهم بالدوام المسائي ما شكل إرهاقاً للطلاب والأهالي وخاصة الموظفين منهم والذين أكدوا أن بقاء أطفالهم في المنازل خلال فترة دوامهم الرسمي دفع الكثير من الأسهات العاملات إلى التقدم بإجازات لعدم قدرتهم على إيقاؤهم في المنازل فترة الصباح وحتى الساعة ١٢ ظهراً هذا فضلاً عن عودتهم الساعة الرابعة مساءً خلال فترة النهار القصيرة والذي يفرض بالضرورة اصطحابهم من مدارسهم.

مدربو المدارس التي تمت المباشرة بأعمال الترميم ضمنها أكدوا لـ«الوطن» أن المدارس بحاجة ماسة لأعمال الترميم والتأهيل إلا أن توقيت أعمال الترميم غير مناسب فمن المفترض أن تجري هذه الأعمال في الصيف وليس مع بدء العام الدراسي متعين أن يتم إنجاز أعمال الترميم بأسرع وقت ممكن كون التأخير بالإنتاج يشكل انعكاساً سلبياً على العملية التدريسية.

يذكر أن مديرية المصالح العقارية بالتنسيق مع أمانات متخ كل الوثائق العقارية وتوثيق عقود البيع المستوفاة الشروط القانونية والإدارية لجميع المواطنين في ريف المحافظة الشمالي والجنوبي والأوسط بعد توقيفها خلال الأزمة.

العام الحالي والذي تعود أسبابه إلى عدم ثبات أسعار مواد البناء واضطرار أهالي ريف السويداء إلى شراء مواد البناء بأسعار مرتفعة جداً، وأشارت الشومري إلى أن عدد المدارس التي تمت مباشرة الأعمال ضمنها ٣ من أصل ٩ مدارس تشرف عليها مديرية التربية مع إخطاق مناقصة عقود ترميم الست الباقية علماً أن مدة تنفيذ الأعمال هي ٣٠ يوماً فقط وبعدها يعود الطلاب إلى مدارسهم. وأضاف: ذلك دفع مديرية التربية للإعلان أكثر من مرة عن المناقصات مشيرة إلى أنه من أسباب التأخير في التعاقد كذلك المراسلات بين المديرية في المحافظة التي يشرف على أعمال ترميمها فرع الهلال وبالغالب ٣٠ مدرسة والممولة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر شارفت

تقويض من الوزارة للمحافظة أو مديرية التربية بهذا الخصوص لتلافي أي تأخير في الأعمال. وأشارت الشومري إلى أن عدد المدارس التي تمت مباشرة الأعمال ضمنها ٣ من أصل ٩ مدارس تشرف عليها مديرية التربية مع إخطاق مناقصة عقود ترميم الست الباقية علماً أن مدة تنفيذ الأعمال هي ٣٠ يوماً فقط وبعدها يعود الطلاب إلى مدارسهم. وأضاف: ذلك دفع مديرية التربية للإعلان أكثر من مرة عن المناقصات مشيرة إلى أنه من أسباب التأخير في التعاقد كذلك المراسلات بين المديرية في المحافظة التي يشرف على أعمال ترميمها فرع الهلال وبالغالب ٣٠ مدرسة والممولة من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر شارفت

أعمالها ضمنها على الانتهاء وسيتسلمها خلال الأيام القليلة القادمة بعد أن تم الانتهاء من جميع أعمال الإنارة وتأهيل شبكات الصرف الصحي وغيرها من الأعمال. بدورها عضو المكتب التنفيذي المختص في المحافظة ببيئة الخبيي أكدت لـ«الوطن» أن عزوف المتعهدين عن التعاقد على تنفيذ المدارس التسع سببه عدم ثبات أسعار المواد الأسر الذي دفع المحافظة إلى محاولة تزييم الجهات المعنية بأعمال التأهيل والترميم للمدارس الست المتبقية إلا أن المحافظة فوجئت بقيام مديرية التربية بالسويداء بمخاطبة وزارة التربية نظراً لأن أعمال التأهيل والترميم



التربية: بسبب عدم التقدم على المناقصات لعدم ثبات أسعار مواد البناء

جاءت على بند إعادة الإعمار ما دفع الوزارة إلى توجيه المديرية إلى التعاقد عن طريق استئراج العقود حيث سيتم خلال يومين فض العروض المقدمة إلا أنه في حال لم يتم التعاقد وفق تلك العقود المدرجة فمن المفترض تزييمها لقطاع العام (الإنشاءات العسكرية - الإسكان العسكري - البناء والتعمير) بواقع مدرستين لكل جهة حتى لا تضع على مديرية التربية قيمة تلك العقود والتي تتجاوز ٣٥٠ مليون ليرة والتي تعتبر المدارس الست بأمن الحاجة لها وهي مدارس بلدة طعارة والمجدل - والشهب الجنوبي - وصما السيران - وسكاكة ومدرسة أخيرة في المدينة.